

المراحل الانتخابية ونماذج من المنافسة الصعبة ودلالاتها

أحمد أبو المجد الطحلاوي^(*)

مقدمة:

أقيمت انتخابات مجلس الشعب (برلمان الثورة) على ثلاث مراحل، وهذه ليست المرة الأولى التي تقام فيها الانتخابات البرلمانية على أكثر من مرحلة، فقد أجريت انتخابات مجلس الشعب عام 2005 على ثلاث مراحل أيضاً، وكان السبب الرئيسي في ذلك تمكين القضاة من الإشراف على الانتخابات -قاص لكل صندوق- تحقيقاً لمبدأ الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات، ولكن في التعديلات الدستورية التي تم إقرارها في عام 2007 تم إلغاء الإشراف القضائي على الانتخابات، ومن ثم أجريت انتخابات مجلس الشعب عام 2010 دون الإشراف القضائي، وهو الأمر الذي ترتب عليه -مع عوامل أخرى- أن تشهد تلك الانتخابات تزويراً فاضحاً، أسفر في النهاية عن برلمان بلا معارضة تقريباً، وكانت تلك الانتخابات بمثابة بداية النهاية لنظام مبارك، وكانت أحد أهم أسباب قيام ثورة 25 يناير 2011.

وبعد الثورة أعاد الإعلان الدستوري -الصادر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة بصفته من يدير شؤون البلاد في المرحلة الانتقالية- نظام الإشراف القضائي على الانتخابات، مما استلزم أن تقام الانتخابات على أكثر من مرحلة، وذلك حتى يتمكن القضاة من الإشراف الكامل على الانتخابات، وحيث أن عدد المراكز الانتخابية وصل في المرحلة الأولى -على سبيل المثال- إلى 3294 مركزاً، وعدد المقار الانتخابية وصل إلى 9841 مقراً، بينما اللجان الفرعية فقد وصل عددها إلى 18536 لجنة، وهذا مما يعني استحالة تحقيق الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات في ظل عدم توافر العدد الكافي من القضاة لتأمين ذلك، فإن الأمر انتهى إلى إقامة الانتخابات على ثلاث مراحل: الأولى تبدأ يوم الاثنين 28 نوفمبر 2011 وتضم محافظات: القاهرة والفيوم وبورسعيد ودمياط والاسكندرية وكفر الشيخ وأسيوط والأقصر والبحر الأحمر، وتنتهي بالإعادة يوم 5 ديسمبر 2011، وتبدأ المرحلة الثانية يوم الأربعاء 14 ديسمبر 2011 وتضم: الجيزة وبنى سويف والمنوفية والشرقية والاسماعيلية والسويس والبحيرة وسوهاج وأسوان وتنتهي بالإعادة يوم 21 ديسمبر 2011، وتنتهي الانتخابات بالمرحلة الثالثة والتي تبدأ يوم الثلاثاء 3 يناير 2012 وتضم محافظات: المنيا والقليوبية والغربية، والدقهلية وشمال سيناء وجنوب سيناء ومطروح وقنا والوادي الجديد، وتنتهي بالإعادة في الثلاثاء 10 يناير 2012.

ولكن قبل بداية الانتخابات ببضعة أيام أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة مرسوماً بقانون رقم 262 لسنة 2011 بتعديل مواعيد إجراء الانتخابات البرلمانية بحيث يتم مد فترة التصويت

^(*) باحث بمنظمة المرأة العربية.

في الانتخابات والإعادة لتصبح يومين⁽¹⁾ بدلاً من يوم واحد في كل المراحل، وعليه أصبحت المواعيد الجديدة للانتخابات هي:

- المرحلة الأولى تجرى يومي 28 و 29 نوفمبر 2011، والإعادة تجرى يومي 5 و 6 ديسمبر 2011.

- المرحلة الثانية تجرى يومي 14 و 15 ديسمبر، والإعادة تجري يومي 21 و 22 ديسمبر 2011.

- المرحلة الثالثة تجرى يومي 3 و 4 يناير 2012، والإعادة تجرى يومي 10 و 11 يناير 2012.

أي أن الانتخابات سوف تجرى على 12 يوماً خلال شهر ونصف تقريباً، مما جعل بعض المراقبين يرون أن ذلك سوف يؤثر على كثير من الأمور المتعلقة بالعملية الانتخابية، مثل نسبة الإقبال على التصويت، وطبيعة التحالفات القائمة، ونوعية اختيارات الناخبين... إلخ. وعليه كان من الأهمية بمكان رصد وتحليل تلك الأمور التي صاحبت العملية الانتخابية خلال مراحلها الثلاث، وذلك للوقوف على مدى صحة ما سبق، وللاستفادة منه قدر الإمكان عند إجراء الانتخابات القادمة بإذن الله. وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- هل أثر نظام المراحل الانتخابية على نسب التصويت سلباً أو إيجاباً؟
- هل دفعت نتائج المرحلة الأولى الناخبين في المرحلتين الثانية والثالثة للتصويت بشكل مختلف؟
- هل كان لنظام المراحل الانتخابية تأثير على طبيعة التحالفات الانتخابية؟
- ما هي نماذج المنافسة الصعبة خلال المراحل المختلفة؟ وما دلالاتها؟
- هل اختلفت طبيعة الطعون الانتخابية من حيث الكم أو الكيف خلال المراحل الثلاث؟

أولاً: نسب التصويت.. إقبال مستمر أم ملل إنتخابي:

كثر الحديث خلال فترة الانتخابات عن حدوث ما عرف بظاهرة (الملل الانتخابي) والتي تعكس عزوف الناس عن التصويت في الانتخابات نتيجة طول الفترة، يومان للانتخابات ويومان للإعادة

¹ - كان أحد أهم أسباب مد فترة التصويت هو إتاحة الفرصة لكثير عدد من المواطنين للإدلاء بأصواتهم وسط توقعات بزيادة نسبة التصويت عن مثلثتها أثناء استفتاء التعديلات الدستورية الذي أجري في 19 مارس 2011، والذي بلغت نسبة التصويت فيه حوالي 40%. وتلافياً للمشاكل التي حدثت بسبب تكديس المواطنين أمام اللجان أثناء عملية التصويت في ذلك الاستفتاء.

في كل مرحلة، بالإضافة لإعادة الانتخابات بالكامل في بعض الدوائر فيما عرف بالانتخابات التكميلية الأولى⁽²⁾ والثانية⁽³⁾ والثالثة⁽⁴⁾ والرابعة⁽⁵⁾.

ولكن باستنيان نسب التصويت خلال الجولة الأولى في كل من المراحل الثلاث نستطيع ضحذ هذه الرؤية، فنسبة التصويت في الجولة الأولى من المرحلة الأولى لانتخابات مجلس الشعب بلغت 52 %، وذلك بعد أن أعلن رئيس اللجنة العليا للانتخابات المصرية المستشار عبد المعز إبراهيم أن نسبة التصويت بلغت 62%، ثم عاد واعتذر - في مؤتمر لاحق - عن خطأ قام به الموظفين، وأعلن ان النسبة الصحيحة هي 52%⁽⁶⁾.

أما بالنسبة للجولة الأولى من المرحلة الثانية لانتخابات مجلس الشعب فقد تجاوزت نظيرتها في المرحلة الأولى لتسجل 67%⁽⁷⁾، وذلك حيث أن عدد المصوتين بلغ 12 مليوناً و 529 ألفاً و 237 من أصل إجمالي 18 مليوناً و 831 ألفاً و 129 من قاعدة بيانات الناخبين⁽⁸⁾.

أما نسبة التصويت في الجولة الأولى من المرحلة الثالثة للانتخابات البرلمانية فقد بلغت 62%، فقد وصل إجمالي عدد الناخبين الذين صوتوا في المرحلة الثالثة من انتخابات مجلس الشعب إلى 8 ملايين و 656 ألفاً و 657 من أصل 14 مليوناً و 39 ألفاً و 300 مواطن لهم حق التصويت في هذه المرحلة⁽⁹⁾.

إذاً وبناء على ذلك نستطيع القول أن نسب التصويت في الانتخابات لم تتأثر بنظام المراحل الانتخابية، ولم يظهر تأثير واضح لما عرف بظاهرة الملل الانتخابي. ولكن في نفس الوقت نستطيع أن نرصد انخفاضاً ملحوظاً في نسب التصويت في الجولة الثانية (جولة إعادة) في كل مرحلة على حدى.

² - دوائر انتخابات مجلس الشعب التكميلية الأولى (أجريت يومي 10 و 11 يناير والإعادة يومي 17 و 18 يناير 2012): دوائر القوائم: دائرة القاهرة الأولى (في نطاق أقسام: الساحل، روض الفرج، شبرا، الشرايية، الزاوية الحمراء)، دائرة أسوان. دوائر الفردي: دائرة القاهرة الأولى، دائرة الأسكندرية الثالثة، دائرة أسيوط الثانية، دائرة أسيوط الثالثة، دائرة الشرقية الثانية، دائرة الشرقية الخامسة.

³ - دوائر انتخابات مجلس الشعب التكميلية الثانية (أجريت يومي 14 و 15 يناير، والإعادة يومي 18 و 19 يناير 2012): دائرة قنا الثالثة فردي، دائرة جنوب سيناء قوائم، دائرة جنوب سيناء فردي، دائرة القليوبية الأولى فردي، دائرة الدقهلية الأولى فردي - مقعد العمال والفلاحين فقط.

⁴ - دوائر انتخابات مجلس الشعب التكميلية الثالثة (أجريت يومي 16 و 17 يناير 2012): دائرة سوهاج الأولى قوائم.

⁵ - دوائر انتخابات مجلس الشعب التكميلية الرابعة (أجريت يومي 18 و 19 يناير 2012): دائرة القليوبية الأولى قوائم، دائرة الدقهلية الأولى قوائم، دائرة الدقهلية الثالثة قوائم، دائرة الدقهلية الثانية قوائم .

⁶ - الأهرام اليومي، 5 ديسمبر 2011.

⁷ - النسبة المذكورة هي نسبة التصويت على مقاعد الفردي، اما في القوائم فإن النسبة هي 65.98%.

⁸ - المصري اليوم، 18 ديسمبر 2011.

⁹ - موقع اليوم السابع: 7 يناير 2012، انظر الرابط:

<http://www2.youm7.com/News.asp?NewsID=572705&SecID=12>

فقد انخفضت نسبة التصويت في جولة الإعادة من المرحلة الثانية إلى 43% من إجمالي عدد الناخبين البالغ عددهم 17 مليون و383 ألف و117 ناخباً، فقد حضر منهم 7 مليون و489 ألفاً و191، بعد أن كانت 67% في الجولة الأولى من تلك المرحلة⁽¹⁰⁾. أما نتائج إعادة المرحلة الثالثة من انتخابات مجلس الشعب فقد بلغ إجمالي عدد الناخبين فيها 10 مليون و704 ألف و29 ناخباً من واقع قاعدة البيانات، وكانت نسبة الحضور فيها 3 مليون و973 ألف بنسبة مئوية تبلغ 37.1%، وقد كانت تلك النسبة 62% في الجولة الأولى من تلك المرحلة⁽¹¹⁾.

ثانياً: دلالات النتائج.. مزيد من دعم الإسلاميين أم محاولة لمعادلة الكفتين:

ظهرت تكهنات عديدة بعد إعلان نتائج المرحلة الأولى مباشرة على إمكانية تأثيرها على نتائج كل من المرحلتين الثانية والثالثة، وكانت هناك رؤيتان. الأولى ترى أن تفوق التيار الإسلامي ممثلاً في قائمة حزب الحرية والعدالة⁽¹²⁾ -الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين- وقائمة حزب النور⁽¹³⁾ -الممثلة للتيار السلفي- على التيار المدني أو الليبرالي، سيكون سبباً في اتجاه عدد كبير من الناخبين في المرحلتين الثانية والثالثة إلى محاولة معادلة الكفتين، وذلك بالتصويت لقوائم الأحزاب أو التحالفات المدنية أو الليبرالية. أما الرؤية الثانية فكانت تعتمد على قوة الدفع التي قد يأخذها التيار الإسلامي ومؤيديه من نتائج المرحلة الأولى، حيث أن الحلم اقترب أن يصبح حقيقة، والأغلبية البرلمانية لذلك التيار أصبحت قريبة المنال، وذلك ما قد ينتج عنه مزيد من التأييد للتيار الإسلامي في باقي المراحل. والجدول التالي يوضح نسب التصويت في دوائر المرحلة الأولى للقوائم التي حصلت على أعلى نسب الأصوات في الانتخابات ككل:

¹⁰ - موقع اليوم السابع، 24 ديسمبر 2011. انظر الرابط:

<http://www3.youm7.com/News.asp?NewsID=562499&SecID=12&IssueID=149>

11 - المصري اليوم، 13 يناير 2012.

12 - ضمت قائمة حزب الحرية والعدالة أحزاب التحالف الديمقراطي وعددها 11 حزب منها الكرامة والحضارة وغد الثورة.

13 - ضمت قائمة حزب النور ثلاثة أحزاب وهي: حزب النور، حزب الأصالة، حزب البناء والتنمية.

الثورة مستمرة	الوسط	الإصلاح والتنمية	الكتلة المصرية	الوفد الجديد	النور	الحرية والعدالة	
1.7	2.4	0.5	28.4	6.5	15.3	40.3	القاهرة 1
4.2	7.2	1.1	26.2	5.8	11.3	35.7	القاهرة 2
3.4	2.9	2.3	18.3	14.7	14.5	39.9	القاهرة 3
3.6	3.4	1.7	13.1	7.3	19.3	40.5	القاهرة 4
4.1	3.3	0.7	16	6.4	29.8	34.4	الأسكندرية 1
10	1.7	0.8	6.1	5.6	33	35.3	الأسكندرية 2
-	1.7	7	-	12.2	38.9	29.8	ك الشيخ 1
5.9	6.6	4.9	2.3	15.4	22.4	31.1	ك الشيخ 2
0.7	13.6	0.7	3.4	4.5	38.6	31.1	دمياط
1.8	12.9	1	9.6	13.9	20.7	32.7	بورسعيد
5	3.9	2.6	2.3	3.6	29.1	44.9	الفيوم 1
-	1.6	-	5.6	-	40	45	الفيوم 2
1.8	3.7	0.8	20.3	3.7	20.8	38.8	أسيوط 1
-	1.6	5.6	18.2	3.6	26	32.6	أسيوط 2
-	3.1	1.8	13	11.1	15.8	36.9	الأقصر
4.2	5.5	-	17	9.7	-	35.7	البحر الأحمر

أما الجدول التالي فيوضح نسب التصويت في دوائر المرحلة الثانية:

الثورة مستمرة	الوسط	الإصلاح والتنمية	الكتلة المصرية	الوفد الجديد	النور	الحرية والعدالة	
-	5.7	2.1	10.5	7.8	29.1	41.1	الجيزة 1
2.8	6	1	10.1	4.6	28.1	37.8	الجيزة 2
2	2.2	1.2	6.7	10.5	26.5	38	الشرقية 1
	3	0.9	3.8	13.9	20.8	35.5	الشرقية 2
2.2	-	0.6	4.4	8.8	40	35.7	البحيرة 1
1.3	2	3.1	2.1	8.5	36.5	34.7	البحيرة 2

-	4.9	7.3	6.1	11.2	22.3	34	المنوفية 1
1.6	2.5	5.8	-	25.4	16	39.2	المنوفية 2
-	5.1	1	8.4	4.6	45.5	26.8	السويس
1.2	2.1	0.5	6.6	7.4	27.6	38.2	الإسماعيلية
3.3	3.1	0.9	-	11.4	35	39.5	بني سويف 1
-	-	1.2	9.9	7.5	32	43.2	بني سويف 2
1.2	2.8	2.8	16	4.7	29.3	28.4	سوهاج 1
1.5	4.8	5	15.4	8.8	19.1	22.7	سوهاج 2
2.7	1.8	6.4	8.6	9.9	25.8	32.4	أسوان

والجدول التالي فيوضح نسب التصويت في دوائر المرحلة الثالثة:

الثورة مستمرة	الوسط	الإصلاح والتنمية	الكتلة المصرية	الوفد الجديد	النور	الحرية والعدالة	
15.3	1.5	1.2	2.6	9.1	25.4	33.2	الدقهلية 1
8.8	1.4	2	2.1	11.8	29	38.7	الدقهلية 2
8.8	2.4	1.2	2.6	6.2	26.4	32.4	الدقهلية 3
3.3	1.9	4.6	7.4	13.8	29.7	28.7	الغربية 1
-	2.2	-	4.7	17.3	28.9	37.6	الغربية 2
2.2	7.1	1.7	3	14.4	25.5	35.4	القليوبية 1
1.5	2.2	4.6	7.3	6.5	29.5	38.3	القليوبية 2
	4	-		7.9	79.2	16.9	مطروح
-	7.1	9.4	1.6	5.7	26.6	35.3	ش سيناء

ج سيناء	39.8	-	18.7	9.9	19.4	1.9	-
المنيا 1	46.3	22.2	3.8	5.7	0.7	6.4	1
المنيا 2	35.8	28.1	6.7	19.6	3.1	4.1	-
قنا 1	32.6	21.9	8.9	-	5.9	2.4	2.8
قنا 2	26	19.2	6	-	3.6	3.4	-
الوادي ج	26.4	39.9	4	7.5			

ومما سبق يتضح أنه لم يكن هناك تأثير واضح لنتائج المرحلة الأولى على نتائج كل من المرحتين الثانية والثالثة، حيث بقيت نسب كل قائمة حول نفس المعدلات، وكانت تختلف باختلاف المحافظات وتواجدها بها وقدرتها على الحشد فيها، وكذا تأثير وجود بعض الشخصيات البارزة في بعض القوائم -أو دعمها لها- في بعض الأحيان.

وبداية بالنظر إلى نتائج حزب الحرية والعدالة نجد أن الحزب تصدر نسب التصويت في 37 دائرة من أصل 46 دائرة على مستوى الجمهورية، ولم تنخفض تلك النسب عن 20% في أي دائرة، باستثناء دائرة مطروح، كما أن تلك النسب لم ترتبط في تفاوتها بالمراحل، ولكنها كانت تختلف باختلاف الدوائر داخل المرحلة الواحدة.

وبالنسبة لحزب النور، فقد صرح مسئولين فيه -قبيل الانتخابات- أن تواجد التيار السلفي بشكل عام بالقاهرة ضعيف، وأن تواجده بمحافظات الوجه البحري هو الأقوى مقارنة بتواجده بالوجه القبلي، وهذا ما ظهر واضحاً في نتائج الانتخابات، فمن ضمن أقل خمس دوائر تصويتاً لحزب النور كانت دوائر القاهرة الأربع. وكذا تفوق حزب النور على حزب الحرية والعدالة في 9 دوائر على مستوى الجمهورية -من أصل 46 دائرة- سبعة منها في الوجه البحري، وهي البحيرة الأولى والثانية والغربية الأولى وكفر الشيخ الأولى ودمياط والسويس ومطروح، بالإضافة إلى سوهاج الأولى والوادي الجديد في الوجه القبلي، إذاً الأمر لم يكن مرتبطاً بالمراحل وإنما بالمحافظات والدوائر.

أما الكتلة المصرية فكانت نسب التصويت لها مرتفعة في القاهرة والوجه القبلي بشكل عام وبصرف النظر عن المرحلة، ومنخفضة في الوجه البحري، وقد حلت ثانية بعد حزب الحرية والعدالة في دوائر القاهرة الأولى والثانية والثالثة، والبحر الأحمر.

في المقابل حقق حزب الوفد نتائج طيبة في محافظات الوجه البحري -وبصرف النظر عن المرحلة أيضاً- وحل ثانياً بعد حزب الحرية والعدالة في دائرة المنوفية الثانية، بالإضافة إلى

جنوب سيناء، بالإضافة لنتائج متميزة في دوائر محافظات الغربية والدقهلية وكفر الشيخ وبورسعيد، وهي من المحافظات التي يحظى فيها الوفد بشعبية كبيرة دائماً.

أما حزب الوسط فقد كانت نتائجه مرتبطة بالشخصيات التي تضمها قوائمها، وعليه كانت أفضل نتائج الحزب في دائرة دمياط وذلك لوجود عصام سلطان -نائب رئيس الحزب- على صدر قائمته، ونفس الأمر ينطبق على قائمة الحزب في دائرة المنيا الأولى التي تصدرها رئيس الحزب أبو العلا ماضي، على الرغم من عدم فوزه شخصياً بالمقعد الذي حازته القائمة، وذلك لمقتضيات الالتزام بنسبة العمال والفلاحين.

وكذلك حزب الإصلاح والتنمية الذي حقق أفضل نتائجه في محافظة المنوفية، نتيجة لإنتماء رئيس الحزب محمد أنور السادات لها، بالإضافة لنتيجة متميزة في جنوب سيناء نتيجة للروابط القبلية مع أعضاء قائمة الحزب بها.

وأخيراً حقق تحالف الثورة مستمرة أفضل نتائجه على الإطلاق في دوائر محافظة الدقهلية الثلاث، وذلك للدعم المعلن للقائمة من جانب الدكتور محمد غنيم، مؤسس مستشفى الكلى في المنصورة، وهي أحد المستشفيات الرائدة في هذا التخصص، ويتمتع بشعبية كبيرة بالمحافظة.

ونفس الأمر ينطبق على نتائج الانتخاب بالنظام الفردي، فكانت السيطرة شبه كاملة للتيار الإسلامي خاصة حزب الحرية والعدالة، واستمرت تلك السيطرة خلال المراحل الثلاث دون تغيير واضح. والجدول التالي يوضح توزيع مقاعد الفردي على الأحزاب و التحالفات الرئيسية والمستقلين خلال المراحل الثلاث:

المرحلة	الحرية والعدالة	النور	الوفد	الكتلة المصرية	الإصلاح والتنمية	العدل	مصر القومي	المواطن المصري	المستقلون
الأولى	37	4	1	1	-	1	1	1	8
الثانية	38	12	-	-	1	-	-	-	7
الثالثة	28	13	1	-	-	-	-	-	8

ويهمني في هذا المقام أن أذكر أنه لم يجتمع مصدران من المصادر التي اعتمدت عليها الورقة على نتيجة واحدة بالنسبة لانتماءات الفائزين بالمقعد الفردي، فأحياناً يتم ضم المستقلين المدعومين من حزب الحرية والعدالة للعدد الكلي لمقاعد الحزب وأحياناً أخرى يتم تسجيلهم كمستقلين، نفس الأمر بالنسبة لنواب الجماعة الإسلامية مع حزب النور، ونفس الأمر ينطبق

على بعض الشخصيات الحزبية التي خاضت الانتخابات كمستقلين مثل عمرو حمزاوي والبديري فرغلي.

ومن الجدول السابق يتضح بقاء نسب مقاعد كل حزب أو تحالف وكذا المستقلون حول معدلاتها خلال المراحل الثلاث، باستثناء حزب النور الذي حقق مقاعد في كل من المرحلتين الثانية والثالثة تفوق كثيراً ما حققه في المرحلة الأولى، وربما يعود ذلك لنفس السبب الذي ذكرناه آنفاً عند تحليل نتائج القوائم، وهو ضعف حزب النور -نسبياً- في بعض دوائر المرحلة الأولى.

ثالثاً: التحالفات الانتخابية: تقارب ليبرالي ومنافسة إسلامية:

لقد كان هناك تأثير واضح لنتائج المرحلة الأولى على عملية التنسيق والتحالفات بين الأحزاب والتيارات المختلفة خلال المرحلتين الثانية والثالثة، فهذه النتائج كانت مختلفة كثيراً عن استطلاعات الرأي والتوقعات التي نشرت قبيل الانتخابات، ومن هنا سببت ارتباكاً في حسابات العديد من الأحزاب.

فقد كشف استطلاع للرأي أجراه مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام خلال أكتوبر حول رأي المواطنين إزاء الحزب الذي سيصوتون له في الانتخابات، عن أن 35.5% من المواطنين حسموا أمرهم بالتصويت لحزب الحرية والعدالة، و 26.8% للوفد، و 8.4% لحزب النور، و 5.1% لحزب العدل، و 3.8% لحزب الاتحاد، و 3.7% للمصريين الاحرار⁽¹⁴⁾.

وفي استطلاع آخر للرأي أجرته قناة الحياة بالتعاون مع منظمة TNS، أشارت النتائج إلى اقتسام صدارة نسب التصويت في الانتخابات بين حزبي الوفد والحرية والعدالة وبفارق كبير عن باقي الأحزاب.

كما رأى كثير من الباحثين أن المنافس الرئيسي لحزب الحرية والعدالة سيكون تحالف الكتلة المصرية وأنه من سيقود التيار المدني أو الليبرالي في مواجهة التيار الإسلامي.

خلاصة القول أن الاتجاه العام في مصر كان يتوقع تصدر حزب الحرية والعدالة في مصر للانتخابات بنسبة تدور حول ثلث عدد المقاعد، ويأتي من ورائه عدد من الأحزاب المدنية والليبرالية التي تسعى لعدم سيطرة حزب الحرية والعدالة على المجلس.

ولكن نتائج الجولة الأولى أظهرت اكتساح واضح للتيار الإسلامي حيث حصل على أكثر من 60% من الأصوات في القوائم (حوالي 37% لحزب الحرية والعدالة، وحوالي 23% لحزب النور) بينما لم تستطع الأحزاب المدنية والليبرالية مجرد الاقتراب من نسبة الثلث ليكون لها دور فعّال في المجلس.

14- الأهرام اليومي: 5 نوفمبر 2011.

وقد كان لهذه النتائج تأثير واضح على خطط الأحزاب المتنافسة من شقين:

الشق الأول في التنافس بين التيار الإسلامي والتيار المدني أو الليبرالي، حيث أظهرت نتائج الجولة الأولى كما أسلفنا صعوبة حصول التيار الثاني على نسبة الثلث التي تمكنه من الإعتراض على القرارات الهامة في مجلس الشعب، ولذلك رأى ذلك التيار أن ينسق جهوده في المرحلتين الثانية والثالثة أملا في الحصول على نسبة أفضل من المقاعد، ولذلك تم الإعلان عن قائمة موحدة لبعض الأحزاب الليبرالية والمدنية⁽¹⁵⁾ خاضت بها انتخابات المرحلة الثانية على المقاعد الفردية، ولكن مع عدم إحرار تقدم يذكر في النتائج، وغاب هذا التنسيق في المرحلة الثالثة⁽¹⁶⁾.

أما **الشق الثاني** فكان التنافس بين قطبي التيار الإسلامي نفسه، فنتائج الجولة الأولى أعطت ثقة كبيرة لحزب النور الذي أكد المتحدثين بإسمه على أن نتائج الحزب في المرحلتين الثانية والثالثة ستفوق ما حققه في المرحلة الأولى، وفي لقاء لي مع بعض منسقي حملات الحزب صرحوا لي بأن هدف الحزب خلال المرحلتين الثانية والثالثة هو الوصول لنسبة الثلث من مقاعد المجلس.

ومن المؤكد أن هذا لم يغيب عن مسؤولي حزب الحرية والعدالة، فهم من ناحية لا يرضون بوجود قوة تسيطر على ثلث مقاعد المجلس وتملك حق الاعتراض، ومن ناحية ثانية يسعون للاقتراب من نسبة 50% من المقاعد لتكون لهم الأغلبية في المجلس.

خلق ذلك نوعا من التنافس الزائد بين الحزبين (الحرية والعدالة، والنور) ظهر واضحا في حملاتهم الانتخابية، وتمثل في الاتهامات المتبادلة بخرق فترة الصمت الانتخابي، وبعض المشادات والمشاحنات التي ظهرت أمام اللجان والتي لم تكن بنفس الدرجة في المرحلة الأولى. وربما يكون إعلان حزب الحرية والعدالة قبل انتهاء الانتخابات أنه لن يتحالف مع حزب النور بل سيتحالف مع قوى ليبرالية - كان الوفد الأبرز منها- وسيلة لجذب الأصوات المتخوفة من التيار السلفي، وللاستفادة منها في تحقيق الأغلبية التي يسعى إليها.

رابعا: نماذج من المنافسة الصعبة:

جرت المنافسة في الدوائر الفردية - وعددها 83 دائرة - على 166 مقعدا، تم حسم 10 منها فقط في الجولة الأولى، بينما جرت الإعادة على 156 مقعدا في الدوائر الثلاث. ويوحى ذلك بصعوبة الانتخابات على المقاعد الفردية، وهي من ناحية كانت صعبة بالفعل، خصوصا مع اتساع الدوائر وكثرة عدد المرشحين المتنافسين، والنقطة الأخيرة هي السبب الرئيسي في اللجوء

15- ضمت تلك القائمة الكتلة المصرية والثورة مستمرة وحزب العدل وحزب الجبهة الديمقراطية وحزب الوعي وحزب الإصلاح والتنمية.

16- شبكة أخبار مصر، 9 ديسمبر 2012، انظر الرابط: <http://www.egyenn.com/2011/12/11323.html>

إلى إعادة على معظم المقاعد نتيجة لتفتيت الأصوات. ولكن من ناحية ثانية لم تكن الانتخابات على المقاعد الفردية بنفس درجة الصعوبة على مرشحي أكثر القوى تنظيماً، وهي حزب الحرية والعدالة، وحزب النور، فقواعد الحزبين المنتشرة في كافة أنحاء الجمهورية شكلت دعماً محورياً لمرشحي هذين الحزبين في مواجهة المرشحين المستقلين أو مرشحي الأحزاب الجديدة أو الضعيفة.

ولذلك في معظم الدوائر جرت الإعادة بين مرشحين من الحزبين، وفي هذه الحالة كانت الصعوبة تواجه مرشح حزب النور - في أغلب الأحوال - حيث كان يحدث اصطفاً خلف مرشح حزب الحرية والعدالة نتيجة حملات التخويف من السلفيين، وعلى هذه الشاكلة جرت المنافسة وحسنت النتائج في معظم المقاعد الفردية. حيث فاز مرشحو حزب الحرية والعدالة بـ 103 مقعد فردي من أصل 166، بينما فاز حزب النور بـ 29 مقعداً، وفي أغلب الحالات كان التنافس بين مرشحي الحزبين على المقعد.

واستثني من المشهد السابق عدد قليل من الدوائر، والتي برز بها بعض المرشحين المستقلين أو مرشحي بعض الأحزاب، ومنها من شهد منافسة حقيقية وصعبة، وكانت هناك صعوبة في التكهن بنتيجتها، وسنعرض باختصار لبعض من هذه النماذج.

مصطفى النجار ومحمد يسري: القاهرة - الدائرة الثالثة فردي - مدينة نصر

الدكتور مصطفى النجار هو مؤسس حزب العدل ومرشحه، وأحد شباب الثورة، أما الدكتور محمد يسري فهو أمين الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح، وقد خاض الانتخابات مستقلاً ولكنه محسوب على التيار السلفي. وقد بدأت المنافسة بينهما مبكراً، خصوصاً مع إعلان حزب الحرية والعدالة في البداية إخلائه لمقعد الفئات بالدائرة لمصطفى النجار بصفته من شباب الثورة، ولكن بعد ذلك ظهر تأييدهم لمحمد يسري، وهو ما قابله عدد من شباب الإخوان بالرفض، وظلوا على تأييدهم لمصطفى النجار.

وشهدت المنافسة بعد ذلك عدة أشكال مختلفة، منها ما هو مشروع مثل الدعاية الكثيفة في جميع أنحاء الدائرة، والتي تطورت إلى مسيرات راجلة، ومسيرات بالسيارات خصوصاً خلال مرحلة الإعادة. وكذا عقد مناظرة بينهما على أحد القنوات الفضائية، تناولت عدداً من الموضوعات المهمة المطروحة على الساحة، ومن أهمها ما يتعلق بالسياحة والموقف منها.

كما شهدت المنافسة ما هو غير مشروع أيضاً، ومنه تمزيق اللافتات الخاصة بمصطفى النجار، وإحلال لافتات لمحمد يسري محلها، وذلك خصوصاً بمنطقة الحي العاشر وزهراء مدينة نصر⁽¹⁷⁾.

وفي مرحلة الإعادة ومع اشتداد المنافسة تبادل الطرفان الاتهامات المتعلقة بعدد من الأمور، فمن ناحية اتهم مصطفى النجار حملة محمد يسري بذبح عجول وتوزيع لحومها كوسيلة لشراء الأصوات⁽¹⁸⁾، وفبركة وثيقة تظهر تأييد الكنيسة للنجار، ونشر مقطع فيديو لشخص يدعي فيه توزيع أنصار النجار مبلغ 150 جنيه مقابل الصوت الواحد، إلا أن هذا الشخص يظهر بعد ذلك في فيديو آخر ويعترف أن من وجهه لفعل ذلك هم أنصار حزب الحرية والعدالة المؤيد والداعم لمحمد يسري⁽¹⁹⁾.

على الجانب الآخر اتهمت حملة محمد يسري أنصار النجار بتوجيه الناخبين داخل اللجان، ومخالفتهم ميثاق الشرف الذي تم توقيعه بين الطرفين في وقت لاحق، ورفضت الحملة ذكر تلك المخالفات⁽²⁰⁾. وكما ألمحنا سابقاً فقد اتفق الطرفان على ميثاق شرف لمواجهة المخالفات، واعتذر كل طرف منهم للطرف الآخر، في مناسبات مختلفة، مؤكداً على ضرورة الالتزام بالتنافس الشريف.

وقد فاز الدكتور مصطفى النجار بالمقعد -محافظاً على التقدم الذي أحرزه في الجولة الأولى- بعد أن حصل على 133408 صوت، مقابل 90647 حصل عليها الدكتور محمد يسري⁽²¹⁾.

المستشار محمود الخضيري وطارق طلعت مصطفى: الأسكندرية - الدائرة الثانية فردي -

الرمل

لقد اكتسبت المنافسة في هذه الدائرة طابعاً خاصاً، فهي بين المستشار الخضيري المدعوم من حزب الحرية والعدالة، وأحد أبرز معارضي النظام السابق، وبين طارق طلعت مصطفى أحد أبرز رموز النظام السابق الذين خاضوا هذه الانتخابات.

ولذلك كان متوقعا أن تكون المنافسة في هذه الدائرة على أشدها، وقد كانت كذلك بالفعل، ولم يخلُ الأمر من حدوث العديد من التجاوزات، وتبادل الاتهامات، والنصيب الأكبر منها كان

17 - اليوم السابع، 24 نوفمبر 2011.

18 - اليوم السابع، 5 ديسمبر 2011.

19 - اليوم السابع، 6 ديسمبر 2011.

20 - المصدر السابق.

21 - اليوم السابع، 3 ديسمبر 2011.

موجهاً لحملة طارق طلعت مصطفى، ومنها توزيع الرشاوى الانتخابية، ووعد الناخبات بمرتبات شهرية، وخرق فترة الصمت الانتخابي⁽²²⁾.

وفي المقابل تم تمزيق لافتات طارق طلعت مصطفى، ولكن ذلك تم من جانب أعضاء حملة (إمسك فلول)، كما قبض أنصار حملة مصطفى على سيدة توزع دعايته ومبلغ 50 جنيه وهي لا تنتمي للحملة وسلموها للشرطة⁽²³⁾!

وشهدت المنافسة اتهاماً لحزب النور بدعم طارق طلعت مصطفى في مواجهة المستشار الخضيرى المدعوم من حزب الحرية والعدالة، وهو الأمر الذي نفاه مسئولو حزب النور أكثر من مرة، بل أكثر من ذلك وجه أحدهم الاتهام للحرية والعدالة بالاتفاق سراً مع طارق طلعت مصطفى على دعمه مقابل دعم أنصاره لمرشح الحرية والعدالة على مقعد العمال في منافسة مرشح حزب النور⁽²⁴⁾.

وانتهت الانتخابات بفوز المستشار الخضيرى بـ173235 صوت، مقابل 164244 لمنافسه، وذلك بعد فترات من تبادل الصدارة أثناء الفرز، والتي كانت تعلن نتائجه أولاً بأول على المواقع الإلكترونية المختلفة.

محمد أبو حامد وعمرو كمال خضر وجميعة إسماعيل: القاهرة - الدائرة السادسة فردي - قصر النيل

تختلف هذه الدائرة من حيث أن المنافسة فيها كانت ثلاثية، والتقارب كان شديداً في النتائج. وبعد أن كانت الإعلامية جميلة إسماعيل المرشحة الأوفر حظاً للفوز خصوصاً مع دعم المهندس نجيب ساويرس لها في البداية - وبالتالي تحالف الكتلة المصرية - إلا أن ترشيح الكتلة المصرية لمحمد أبو حامد قلب الموازين في الدائرة، فمن ناحية تخلت جميلة إسماعيل عن الدعم المادي الذي قدمه لها ساويرس - كما صرحت هي بذلك في أحد البرامج الفضائية - ومن ناحية ثانية تحول دعم ناخبي الكتلة المصرية لمحمد أبو حامد.

وقد شهدت المنافسة العديد من التجاوزات والاتهامات بشراء الأصوات، واستخدام الدين لعدم التصويت للمرأة، واستخدام دور العبادة في توجيه الأصوات، وتبادل الاتهامات بين الاطراف الرئيسية المتنافسة.

وقد حصل في الجولة الأولى محمد أبو حامد على حوالي 33 ألف صوت، وعمرو كمال خضر مرشح حزب الحرية والعدالة على حوالي 31 ألف صوت، بينما حصلت جميلة إسماعيل على

22 - اليوم السابع، 5 ديسمبر 2011.

23 - المصدر السابق.

24 - اليوم السابع، 6 ديسمبر 2011.

حوالي 30 ألف صوت. وبالتالي جرت الإعادة بين الأول والثاني، والتي صبت نتيجتها في مصلحة الأول بفارق ليس بالكبير أيضاً، فقد حصل محمد أبو حامد على 48 ألف و 226 صوت، بالإضافة إلى 361 من أصوات المصريين بالخارج، مقابل 44 ألف و 497 صوت، إضافة إلى 405 من أصوات المصريين بالخارج لمنافسه.

عمرو الشوبكي وعمرو دراج: الجيزة - الدائرة الثالثة - الدقي والعجوزة وإمبابة

وتكمن صعوبة المنافسة في هذه الدائرة في كونها بين الكاتب والسياسي المعروف الدكتور عمرو الشوبكي، وبين الدكتور عمرو دراج أمين عام حزب الحرية والعدالة بمحافظة الجيزة، وفي دائرة تضم منطقة إمبابة ذات الكتلة السكانية الكبيرة والمعروفة بانتفاء نسبة كبيرة منها للتيارات الإسلامية على تنوعاتها.

وربما كان هذا الأمر هو الذي دفع تحالف الكتلة المصرية لسحب مرشحها على المقعد الفردي - فئات في نفس الدائرة لصالح الدكتور عمرو الشوبكي، وذلك دعماً لتنسيق جهود القوى الليبرالية في مواجهة القوى الإسلامية، بصرف النظر عن تصريحهم عن أن سبب السحب هو قيمة الدكتور عمرو الشوبكي⁽²⁵⁾.

في الجولة الأولى حصل الدكتور عمرو الشوبكي على 198.182 صوت، بالإضافة إلى 3000 صوت من المصريين بالخارج. بينما حصل الدكتور عمرو دراج على 138.767 صوت بالإضافة إلى 1778 صوت من المصريين بالخارج⁽²⁶⁾.

ولم تخل المنافسة بين دراج والشوبكي من تراشق الاتهامات، وبخاصة فيما يتعلق بخرق فترة الصمت الانتخابي، واستخدام الدعاية الانتخابية، وتوجيه الناخبين أمام اللجان.

وقبيل جولة الإعادة أعلن حزب النور صراحة، دعمه لدراج في مواجهة الشوبكي، وبالمقابل أعلنت القوى الليبرالية أنها لن تقف مكتوفة الأيدي أمام سلسلة التحالفات السرية والمعلنة للقوى الإسلامية، فجرى الدفع بشباب حملات الدكتور عمرو حمزاوي والدكتور مصطفى النجار ليتم ضمهم إلى حملات القوى المدنية التي يعيد مرشحوها في الجولة الثانية ليقوموا بمساعدة المرشحين وحملاتهم، وعلى رأسها حملة الشوبكي⁽²⁷⁾.

25 - المهندس نجيب ساويرس في اتصال تليفوني ببرنامج القاهرة اليوم، 4 ديسمبر 2011.

26 - الدستور الأصلي، 17 ديسمبر 2011.

27 - اليوم السابع، 21 ديسمبر 2011.

وجاءت نتيجة جولة الإعادة متقاربة إلى حد كبير، ويعكس الجولة الأولى، حيث حصل الشوبكي على 157399 صوتاً إلى جانب 1884 صوتاً من المقيمين بالخارج، فيما حصل دراج على 154 ألف صوت، بالإضافة إلى 1385 من أصوات المصريين بالخارج⁽²⁸⁾. وقال الشوبكي عقب إعلان فوزه، إن المعركة كانت طويلة وصعبة واستخدمت فيها أساليب «غير شريفة»، حسب قوله. فيما شككت حملة دراج في نتائج الانتخابات بالدائرة⁽²⁹⁾.

ونستطيع القول من دراسة هذه النماذج أن صعوبة المنافسة لم تكن -فقط- بسبب التقارب في النتائج، فهناك دوائر شهدت تقارباً أكثر في النتائج، ولكن هناك عاملين آخرين مهمين: الأول هو كونها منافسة بين مرشحين عن التيار الإسلامي - الأكثر تنظيمًا وإعداداً للانتخابات - أو مدعومين منه في مقابل مرشحين مستقلين أو من تيارات أخرى. والثاني هو البعد الإعلامي، والمرتبط بطبيعة الشخصيات المتنافسة، وتركيز الإعلام عليها، واستضافتهم في البرامج التلفزيونية مراراً وتكراراً. ثم بعد ذلك التركيز على سير العملية الانتخابية في دوائرهم، ونقل كل تفاصيلها أول بأول. وبالتالي لم يكن لنظام المراحل الانتخابية تأثيراً واضحاً على تلك المنافسة، خصوصاً أن معظمها كان في المرحلة الأولى.

خامساً: الطعون الانتخابية:

تنقسم الطعون الانتخابية إلى نوعين، الأول طعون الإجراءات وهي الطعون المرتبطة بالتجاوزات والانتهاكات التي قام بها المرشحون، سواء على مقاعد الفردى أو القوائم الحزبية، منها ما تم البت فيه فعلاً وصدرت أحكام قضائية أثناء العملية الانتخابية تقضى بإعادة الانتخابات في بعض دوائرها. أما النوع الثاني فهي تلك الطعون المتعلقة بصحة العضوية والتي لا تزال في انتظار أحكام القضاء.

ويختص مجلس الدولة بهيئة القضاء الإدارى دون غيره - كما حكمت الدائرة الأولى بالمحكمة الإدارية العليا - بالفصل في النوع الأول وهو دعاوى التي تقام طعناً في القرارات التي تصدر بإعلان نتيجة إنتخابات مجلس الشعب والتي تتضمن إعادة الإنتخابات بين بعض المرشحين. حيث أن القرار الذى يصدر من اللجنة العليا للإنتخابات بإعلان نتيجتها بما يتضمن إعادة إجرائها بين بعض المرشحين ما هو إلا قرار إدارى من تلك القرارات التى يختص مجلس الدولة بالفصل فى مشروعيتها باعتبار ان مجلس الدولة هو القاضى الطبيعى بالنسبة لسائر المنازعات

28 - المصري اليوم، 23 ديسمبر 2011.

29 - المصدر السابق.

الإدارية وأن قرار إعادة الانتخابات لايعني إكتساب عضوية مجلس الشعب لأى من المرشحين. وجميع القرارات التي تصدر بشأن العملية الانتخابية بدءاً من الترشيح وحتى قرار إعادة الانتخابات بين بعض المرشحين ينعقد الإختصاص بالفصل فى مدى مشروعيتها لمجلس الدولة بهيئة القضاء الإدارى دون غيره⁽³⁰⁾.

بينما تختص محكمة النقض بالفصل في النوع الثاني، حيث يتحدد نطاق محكمة النقض فى الفصل فى صحة عضوية اعضاء مجلس الشعب ولا يتأتى ذلك إلا إذا كانت العضوية قد تم إكتسابها، وهى لا تكتسب قبل صدور قرار بإعلان نتيجة الانتخابات بفوز من حصل على أغلبية أصوات الناخبين .

كما أن صدور أى حكم قضائى بناء على طعون الإجراءات بعد انتهاء العملية الانتخابية هو بطلان جزئى - وليس كلياً - على أعضاء أو دوائر بعينها، حدثت فيها تجاوزات، مما سيضع هذه الدوائر محل المنافسة من جديد، أما البطلان الكامل فسوف يحدد على حسب تأثير هذه التجاوزات على النتائج النهائية للانتخابات، بالإضافة إلى النظر القضائى للطعون المتعلقة بقانون الانتخابات والتي تعتبر طعون دستورية تفصل فيها محكمة النقض ومنها إلى المحكمة الدستورية والتي قد تحكم بعدم دستورية النص القانونى⁽³¹⁾.

وتعتبر المخالفات الصريحة التي صاحبت عملية التصويت والفرز، وتسرب أوراق التصويت والتلاعب فيها وعدم شفافية طريقة حساب أصوات المصريين فى الخارج من الأسانيد القانونية الأقوى لبطلان الانتخابات عكس الانتهاكات الانتخابية، مثل الدعاية على أبواب اللجان واستخدام الشعارات الدينية والتي تعتبر الأضعف أمام منصة القضاء⁽³²⁾.

ووفقاً لما تقدم فقد تمت إعادة الانتخابات فى عدد من الدوائر خلال المراحل الثلاث، ولأسباب مختلفة، فعلى مستوى دوائر القوائم تمت إعادة انتخابات فى المراحل المختلفة على النحو التالى:
من المرحلة الأولى دوائر:

- القاهرة الأولى (الساحل): وذلك بسبب فقدان 15 صندوقاً، وتلف 75 آخرين وما بها من استمارات تصويت.

- دائرة أسوان: بسبب أن قائمة الانتخاب ورد بها اسم حزب الأحرار خطأً، تحت اسم المصريين الأحرار.

ومن المرحلة الثانية دوائر:

30 - موقع قانوني، 8 أكتوبر 2011.

31 - اليوم السابع، 18 يناير 2012.

32 - المصدر السابق.

- دائرة سوهاج الأولى: وذلك بسبب امتناع اللجنة العليا للانتخابات عن تنفيذ حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن المقدم بإدراج قائمة حزب مصر الحديثة في الانتخابات.

- دائرة سوهاج الثانية: لما شاب عملية الإعداد للعملية الانتخابية من قبول قوائم فقدت شروط الترشيح مثل قائمة حزب الوفد لعدم مراعاتها ما اشترطه المشرع لقبول القوائم، وكذلك لكون اللجنة العليا للانتخابات عندما نشرت أسماء القوائم المرشحة لخوض الانتخابات بالدائرة الثانية الجنوبية لنظام القوائم الحزبية في صحيفتين رسميتين يوم 18 ديسمبر الماضي ذكرت قوائم 12 قائمة حزبية بينما جرت الانتخابات علي 15 قائمة بخلاف ما أعلن عنه في الصحف الأمر الذي فوت الفرصة علي المرشحين في الطعن علي القوائم الثلاث التي أضيفت للكشوف الانتخابية التي جرت عليها الانتخابات.

ومن المرحلة الثالثة دوائر:

- دائرة القليوبية الأولى: بسبب وجود فرق في تجميع الأصوات بين الفردي والقوائم بحوالي مائة ألف صوت.

وكذلك دوائر الدقهلية الأولى والثالثة، ودائرة جنوب سيناء.

أما دوائر الفردي فتمت إعادة الانتخابات بناء على حكم قضائي في دوائر القاهرة الأولى، والأسكندرية الثالثة، وأسيوط الثانية، وأسيوط الثالثة، والشرقية الثانية، والشرقية الخامسة، وقنا الثالثة، وجنوب سيناء، والقليوبية الأولى، والدقهلية الأولى (مقعد العمال والفلاحين فقط).

وقد أصدر المكتب الفني لمحاكم القضاء الإداري بمجلس الدولة، إحصائية "انتخابية" على مستوى محافظات الجمهورية خاصة بجميع الطعون الانتخابية التي نظرتها المحاكم بجميع المحافظات على مدار المراحل الثلاث للعملية الانتخابية. وأعلن عن أن النسبة بين إجمالي عدد الطعون التي نظرتها المحاكم على مستوى الجمهورية خلال انتخابات 2011، وما نظرت في انتخابات 2010، انخفضت بما يعادل 50%، فكانت طعون 2010 تعادل ضعف ما تقدم في 2011. ويعود هذا التراجع إلى أن انتخابات 2011 شهدت إشرافاً قضائياً كاملاً من لجنة قضائية اختصت بمتابعة سير العملية الانتخابية من بدايتها وحتى نهايتها دون تدخل من وزارة الداخلية بمنع مرشحين أو القبض على آخرين أو بأي من الصور التي كانت تنتهجها الوزارة وقت النظام السابق، كما أن السماح لجميع التيارات الدينية والمعارضة بالتقدم للانتخابات دون حظرها أو منعها من الترشيح يعد من الأسباب الأساسية التي حدثت من زيادة عدد الطعون.

وأوضحت الإحصائية أن إجمالي عدد الطعون التي نظرتها محاكم القضاء الإداري على مستوى الجمهورية بلغ 2016 طعناً، قضت المحكمة بقبول 458 طعناً منها، وحكمت برفض 376

طعنًا أخرى، فيما قضت بعدم اختصاصها بنظر 248 طعنا، وأثبتت ترك الخصومة في 106 طعن أقر أصحابها بأنهم تركوا الخصومة فيها، وقضت بعدم قبول 83 طعنا من هذه الطعون. وأكدت الإحصائية ان هناك 108 طعن أحالتها محكمة القضاء الإداري إلى هيئة مفوضي الدولة لأخذ الرأي القانوني فيها، بينما لا يزال هناك 57 طعنا متداولًا أمام هذه المحاكم⁽³³⁾. وربما يكون نظام المراحل الانتخابية قد قلل من عدد الطعون في المرحلتين الثانية والثالثة عنها في المرحلة الأولى -رغم عدم وجود احصائية رسمية بذلك- وذلك بسبب تناقص عدد المخالفات الانتخابية -إلى حد ما- بعد الاجراءات التي أخذتها اللجنة القضائية العليا المشرفة على الانتخابات والجيش، في محاولة منهما للحد من كم هذه المخالفات.